

مفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته

2013/6/22

كثير الكلام عن المجتمع المدني إلى حدٍ أدخله دائرة الأعلام والتميّ. وما ستسعى إليه في هذه النشرة هو توضيح المفهوم والحديث عن بعض تطبيقاته المعاصرة وذكر الأمثلة على ذلك. ثم يجري بعد ذلك لفت النظر إلى حدود نطاق أثر المجتمع المدني، فهو رغم أهميته القصوى ليس بسلماً سحرياً شافياً يقضي كل حاجات المجتمع. وسوف تُجَم الرسالة عن التعريفات الرسمية وترجّح التعريفات القريبة من البديهية.

ما هو المجتمع المدني؟

ببساطة بالغة، المجتمع المدني هو مجموعة تشكيلاتٍ من المواطنين تسعى إلى تحقيق هدفٍ يفيد المجتمع. وتتراوح درجة تنظيم هذه التشكيلات، فقد تكون أقرب للعفوية أو تكون على شكل مؤسسة لها هيكلية وإدارة مُحكمة، وقد يشارك فيها وسطيّ الناس أو يشارك فيها مهنيون. ولعل أهم صفتين لتشكيلات مؤسسات المجتمع المدني هي التالي: أنها ذات صبغة تطوعية، وأنها لا تبغي الربح. وبصبغتها التطوعية، تفترق مؤسسات المجتمع المدني عن المؤسسات الرسمية الحكومية. وبكونها لاربحية تفترق عن الشركات التجارية والصناعية وما شابهها. وسوف تتضح هاتان النقطتان على نحو أكبر فيما بعد.

لماذا وجود المجتمع المدني أمر حيوي؟

إنّ وجود مجتمعٍ مدنيٍّ فاعلٍ أمرٌ مرغوب به لعدة أسباب رئيسية. أولها أنّ المجتمع المدني يمكن أن يمثّل نبض المواطنين، فيكون مثل منصةٍ لتداول الآراء في أمور الحياة؛ وثانياً، نشاط المجتمع المدني يعفي الدولة من القيام بمهامٍ هي ليست مؤهلة للقيام بها، أو ينتج عن القيام بها تحكّم للدولة بحياة المواطنين قد لا تُحمد عُقباها. وإذا كانت الفكرة الديمقراطية تستند إلى مبدأ إشراك أكبر عددٍ ممكنٍ من الناس في اتخاذ القرارات، فإنّ وجود منصات المجتمع المدني أمرٌ حيويٌّ جداً. ولما كنا نعرف أنّ الدولة لا تحسن رعاية بعض المهام الاجتماعية، فيمكن أن تقوم بها الجمعيات المدنية.

وبالنسبة للنقطة الأولى، إذا اختزلنا الديمقراطية في تصويتٍ كل بضع سنوات، فإنها لا يكون لها معنى كبيراً في مسيرة الحياة، في حين إنّ وُجِدت مؤسساتٌ فاعلةٌ للمجتمع المدني فيجري من خلالها نقاش القضايا الحيوية الهامة في المجتمع. كما يجري تحقيق نوع من التوافق الشعبي عليها. وحتى إذا لم يحصل توافق شعبي في مسألة ما، تبيّن الآراء والتوجهات المختلفة، وتكون هذه التوجهات عادةً مدروسة وليست مبنية على مجرد المزاج. أما بالنسبة للنقطة الثانية، فيمكن أن تقوم مؤسسات المجتمع

المدني بتقديم خدمات على نحو لطيف ومناسب تعجز عن توصيلها أو تنفيذها مؤسسات الدولة؛ وتوزيع معونات المحتاجين مثلاً جيد على هذا.

الطيف الواسع للجمعيات التطوعية اللاربحية

من المفيد عند هذه النقطة ضرب أمثلة عن المؤسسات التطوعية اللاربحية، لتبيّن سعة الساحة التي يمكن أن تعمل فيها، ولتبيّن أنها يمكن أن تكون على درجات مختلفة من ناحية الهيكلية والمضمون المهني. وسيتمّ اختيار الأمثلة من مجتمعات عدة أكثرها من البدان الغربية. وسوف تُقسّم إلى عدة أقسام من أجل التوضيح.

أ. الجمعيات ذات الأهداف الخدمية:

أنواع الجمعيات التطوعية في حقل الخدمة الاجتماعية متعددة جداً. وأول ما يخطر بالبال هو جمعيات مساعدة الفقراء والمحتاجين والمكفوفين والصم البكم والمعاقين والأطفال المشردين، وكذلك المؤسسات التي تقدّم الخدمات الطبية مجاناً.

فمثلاً، هناك جمعيات مساعدة حلّ مشاكل اجتماعية، مثل جمعية تخفيف العنف المنزلي التي تقدم المساعدة لضحاياها، كما تنبّه المجتمع إلى مشكلة متدثرة لا تلقى اهتماماً؛ أي أنّ لها بعداً خدمياً مباشراً وثقافياً غير مباشر. وثمة الجمعيات التي تنبّه المجتمع إلى خطورة سواقة السيارة للسكري، مثل جمعية "الأمهات ضد سواقة السكري" وجمعية "الطلاب ضد سواقة المخمورين"... وهي ذات هدف محدد جداً، ومن نشاطاتها أن تقوم بالتوعية في المدارس، وربما يقوم بإلقاء الكلمة بين التلامذة طالباً مفتول العضلات أصابه الشلل بسبب حادثٍ تسبّب به لقيادته السيارة وهو سكران.

والكثافة مثال مشهور عن الجمعيات الخدمية، وهدفها تعريض اليافعين إلى الحياة البسيطة بعيداً عن تكنولوجيا الراحة، وبناء خصال الاعتماد على النفس والتعاون بين الأصدقاء. ومن الأمثلة ما يُسمى بجمعيات الأهل والمعلّمين. وتكون كل جمعية منها مقصورة على مدرسة واحدة، وهدفها هو تعزيز التواصل بين الأهلين والمدرسين والمدرسات. فما دامت العملية التعليمية هي تربوية في نهايتها، فلا بدّ من أجل سلامتها أن يحدث التفاعل بين المدرس والبيئة الحاضنة للتلميذ. فمن جهة، تشكّل المدرّسة فكرةً عن أسر الطلاب مما يساعدها في تقديم المادة، ومن جهة أخرى يطلّع الأهلون على ما يجري في الصفّ وكيف يمكن أن يساعدوا أولادهم.

ب. الجمعيات ذات الصفة المهنية:

النقابات المهنية هي أحد أنواع المجتمع المدني. وسواء كانت نقابة المهندسين أو نقابة عمال النسيج، أو كانت نقابة الأطباء أو نقابة المعلّمين أو نقابة منتجي لحوم الأبقار، فإن نشاطات هذا النوع من المؤسسات ترتكز على رعاية مصالح مهنة معينة. إذاً

كيف يمكن أن نعتبرها مفيدة للمجتمع ما دامت تركّز على مصلحة المهنة ومصلحة المنتميين إليها؟ الجواب أن مثل هذه المؤسسات تجمع الجهود الفردية في إطار جماعي ينتج عنه تبادل الآراء. فمثلاً، بدل أن يتسقلّ طبيب أو اثنان مشهوران في الرأي تجاه وباء يهدّد البلد، يمكن أن يَنتج رأيٌ أكثر علمية عند وجود جمعية لهذه المهنة. ونقابة الصحفيين مثلاً لا تدافع عن مصالح العاملين فيها فحسب، وإنما المفروض أن تقوم بتطوير معايير مهنية. ويحصل عن تطوير المعايير المهنية فوائد كثيرة، أولها رفع مستوى الأداء العام لهذه المهنة. ومن فوائد تطوير المعايير الذاتية للمهنة هو إبعاد مؤسسات الحكم عن هذا المجال، أو التشارك معها على الأقل. وبدئية، لو انفردت مؤسسات الحكومة في وضع معايير الصحافة لمالت إلى حماية نفسها من النقد. ومن الجمعيات التي لها صفة مهنية ظاهرة من دون أن تكون مرتبطة مباشرة بقطاع انتاجي جمعياتُ الحفاظ على البيئة.

ج. الجمعيات ذات الصبغة الهواياتية:

ثمة أنواع كثيرة للجمعيات اللاربحية التي تغلب عليها صفة الاجتماع على هواية تروق لأعضائها. والجمعيات الرياضية مثال على ذلك، ومنها جمعيات لاعبي كرة السلة والسباحة وراكبي الدراجات... ومن ذلك رياضات خاصة مثل جمعية الصيد أو جمعية الرمي بالبندقية. وجمعيات الشّعر والأدب مثال مختلف، وكذا جمعيات الفنون من الرسم والنحت والغناء والرقص. وأخيراً ثمة جمعيات لهواياتٍ مخصوصة جداً، مثل جمعيات لاعبي الشطرنج وجمعيات العناية بحديقة المنزل وجمعيات قطف الفطر البري.

والسؤال البدهي تجاه هذا النوع من الجمعيات هو مدى فائدتها للمجتمع. ويمكن القول إنها تساهم في إدخال السرور على قلوب الناس وتشغل أوقاتهم بما هو مفيد، وقد يُنظر إليها إلى أنها لا تخلو من التمحور حول ذوقٍ ضيقٍ لمجموعات قليلة العدد.

د. الجمعيات ذات الصبغة السياسية:

عندما تُطلق كلمة المجتمع المدني ينصرف الذهن إلى الجمعيات التي تهتمّ بالناحية السياسية، مثل جمعيات حقوق الإنسان. وربما سبب اشتهار هذه المنظمات أمران. أولهما هو أنها دافعت عن حقوق المظلومين في البلاد التي وجدت فيها؛ وثانياً، أنّ بعض هذه الجمعيات تناصر قضايا شعوب العالم الثالث، فيُنظر إليها أنها مثالية ومتجردة. وهناك تنوع في هذا القسم من الجمعيات:

أولاً، الجمعيات الحقوقية التي ترافع في المحاكم عن قضايا تعتبرها قضايا ظلم.

ثانياً، الجمعيات التي تسعى إلى تمكين الوجود الإثني لمجموعة مظلومة. وتتسم نشاطات هذه الجمعيات بطبيعتها الاجتماعية الخدمية، غير إنه قد يكون لها دور سياسي مهم، إذ يشكل أعضاؤها ومحبّوها كتلة انتخابية طبيعية.

وهناك ضرب ثالث من المؤسسات التي لها نشاط سياسي بارز على الصعيد العالمي، مثل جمعيات مناهضة العنصرية أو جمعيات الدفاع عن الصهيونية.

النوع الرابع والمختلف جداً ضمن هذا القسم هو ما يسمى بالخزانات الفكرية التي يغلب أن تكون لاربحية. وهي بالطبع ذات صبغة مهنية بحتة، وفي الوقت نفسه لها تأثير سياسي بما تقدّمه من توصيات وبما تصيغه من صورة للوضع في بلدها أو في العالم. وهذه المؤسسات تكون عادةً مصدر المعلومات ومنهل التحليلات التي تعتمد عليها الصحافة.

النوع الخامس هو مؤسسات المعلومات. وهذا نوع منسيّ من أنواع مؤسسات المجتمع المدني، إذ أن مساهماتها غير مادية وغير ظاهرة للعيان على نحو مباشر. ومن أمثلة هذا النوع المؤسسات التي تجمع البيانات الرقمية وغير الرقمية في مسألة ما. ومبرر إنشاء مثل هذه المؤسسات على نحو تطوعي غير ربحي هو الافتراض بأن أرقام البيانات التي تعمل عليها فيها فائدة لعموم الناس، سواء أكان الحقل حقلاً طبياً أو سلوكياً أو فنياً. وتشابهها في الدور المؤسسات التي تقوم بإجراء الاستبيانات على نحو منتظم، ويختلف موضوع هذه الاستبيانات ويتفاوت فيما بينه تفاوتاً كبيراً. وثمة مؤسسات إعلامية لا ربحية تقوم على أساس أنها تقدم خدمة متميزة بسبب تحرّرها من ضغوط رأس المال غير المباشرة التي تواجهها المؤسسات الإعلامية الربحية.

الطبيعة التنظيمية للمؤسسات التطوعية

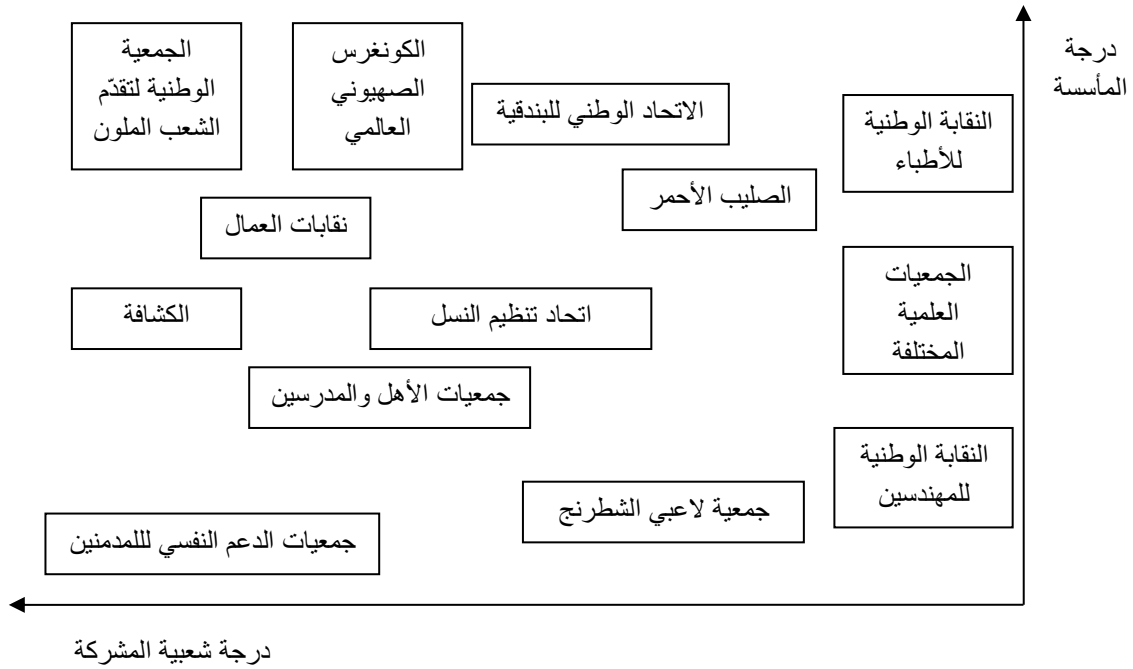
باعتبار التنوع الكبير لمؤسسات المجتمع المدني، من المناسب أن نزيد البيان في الإشار إلى بُعدين في طبيعة قيامها. البعد الأول هو درجة انتظام هيكلتها على نحو مؤسسة رسمية فيما قواعد عمل وإجرائيات وطبقات إدارية. وذلك لأن كثيراً من المؤسسات التطوعية تعمل بشكل عفوي إلى حدّ كبير، ومراتب العاملين فيها ليست متباينة على نحو واضح، وتكون الأقدمية أكبر مميّز للعاملين فيها. فالأقدمية تعكس تراكم الخبرات من جهة، ومن جهة أخرى تعكس اعلى نحو غير مباشر استمرارية العامل المتطوّع ومدى تفانيه من أجل الهدف النبيل المقفترض التي تعمل المؤسسة من أجله، وهذا بدوره يُعطي هذا الشخص ذي الأقدمية مكانةً وسلطةً اعتبارية بغضّ النظر عن موقعه الرسمي.

البُعد الثاني الذي يمكننا تمييزه هو درجة التأهيل المهني لأعضاء المؤسسة والمشاركين فيها. فقد يغلب على أعضاء المؤسسة حملهم للشهادات العلمية، أو كونهم من عامة الشعب ممن وهبوا أنفسهم لهدف يرونه نبيلاً ويستأهل التضحية بالجهد والوقت من أجله. ومن الأمثلة التي سبق ذكرها، نتوقع أن تعمر مؤسسات المجتمع المدني المهتمة في قضايا فنية بحتة بالأعضاء المتخصصين في ذلك الحقل، في حين أن مؤسسة خيرية لمساعدة الفقراء يتنوع أعضاؤها من ناحية التأهيل المهني.

غير أن الأمر ليس على هذه الشاكلة دوماً، وخاصة في مؤسسات المجتمع المدني التي المهتمة بالأمر الإثني السياسي، لأن أثر هذه المؤسسات يرتبط إلى حد كبير على كثرة أعضائها.

ومن أجل الفهم الكامل لهذه النقطة، يمكننا رصد المؤسسات التطوعية في مساحة يحددها البعدان المذكوران كما تبينه الخريطة أدناه ثنائية الأبعاد. وللتوضيح، سأضطر إلى جلب أمثلة مؤسسات حقيقية موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، وسأشير إليها باسم مترجم.

مخطط يظهر اختلاف درجة مؤسسة المنظمات ودرجة اتساع المشاركة الشعبية فيها



وذكر بعض التفصيل مفيداً هنا. فمثلاً جمعيات الأحياء التي أطلقت على نفسها اسم "الأمهات ضد سواقة السكارى" ذات تنظيم عفوي إلى درجة كبيرة، عمادها أمهاتٌ ملوّعات فقدن أبناءهن أو أصيب أبنائهن إصابات بالغة بسبب أنهم كانوا ضحية حادث مرور كان السائق فيه سكراناً. وجمعيات الأهل والمدرسين مثال آخر شبيه به. وقوام هذا النوع من المؤسسات أحد الأبوين (الأم عادة) تستغل وقتها لتنظيم جهود أهالي الطلاب من أجل دعم العملية الدراسية. فالعضوية في هذه الجمعيات مفتوحة لجميع الأهلين، ويكون رسمها رمزياً. ويعقد أعضاؤها اجتماعات دورية من أجل تفقد احتياجات المدرسة.

وعلى الطرف الآخر من مستوى المؤسسة، هناك المؤسسة التي تدعى "الجمعية الوطنية لتقدّم الشعب الملون"، وكانت قد تشكّلت في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر بهدف تحسين ظروف الأمريكيين السود الذين وجدوا أنّ تحريرهم القانوني لم يحلّ الإشكال لوجود حنقٍ شعبي وتعالى عنصريّ ضدهم. وقاد هذه المنظمة في أوائل ظهورها أكاديميون ونشطاء حقوق إنسان سود، وعمادها الكثرة الشعبية للأعضاء، ثم تحوّلت تدريجياً إلى منظمة ضغط تعمر بالمتفرّغين المهنيين.

ويتضح إذاً أنه تختلف المؤسسات التطوعية في بينها اختلافاً كبيراً في درجة تنظيمها وفي طبيعة المشاركين فيها. فبعض هذه الجمعيات تسري على نحو منظم مليء بالقواعد الإدارية والضوابط البيروقراطية، وبعضها الآخر يسري على نحو عفوي أشبه بالحركات الاجتماعية الشعبية. كما أن بعضها يتّسم أعضاؤه بالصفة المهنية، وبعضها الآخر مفتوح لعموم الناس، يحصلون في عملهم خبراتٍ مهمة في الحقل وإن لم يكونوا متخصصين فيه. ويشار إلى أنه لا يشترط في المنظمات التطوعية اللابحائية أن يكون كل ملاكها متطوّع، بل يمكن أن يكون فيها موظّفين يتقاضون رواتب. الصفة المميزة هي أنّ الهدف الأعلى لهذه المنظمات هو تقديم الخدمات لا تحقيق الربح. وفي الغالب يكون عدد الموظفين قليل في هذه المنظمات، والرواتب فيها غير مجزية.

وأخيراً، علينا أن نتذكّر الفرق الهائل في الحجم والإمكانات بين مختلف المؤسسات التطوعية، فميزانيات الكثير منها ميزانيات صغيرة وتعاني قلّة في الدخل وتعيش دوماً تحت تهديد الانقراض أو الانكماش الكبير، في حين أنّ ميزانية بعض المؤسسات هي بمئات الملايين.

ولم يكن جلب الأمثلة على الأنواع الكثيرة للمؤسسات التطوعية اللابحائية من أجل المباهاة بأن المجتمعات الغربية تحفل بأنواع كثيرة من الجمعيات المدنية، وإنما كان الهدف هو التأكيد أنه ليس من السهل الحكم على هذه المؤسسات بحكم واحد، وأنه لا تنفع المبالغة في نقاء أدوارها. كما أن بعضها مختلط يعسر على التصنيف. فمثلاً ما هو القول في "جمعية الحفاظ على النحل" التي تجمع بين هواة الاهتمام بالنحل وبين تجار العسل. ولذلك، يمكننا التأكيد على أن الجمعيات التطوعية تختلف فيما بينها اختلافاً شديداً في: (1) مدى خدمتها للمصلحة العامة؛ (2) ومدى رعايتها للروابط العرضية بين فئات المجتمع؛ (3) ومدى ابتعادها عن المؤسسات الحكومية وعالم السياسة.

كيف نصنّف المؤسسات الفطرية والعفوية

يبين ما سبق التنوع الشديد لمؤسسات المجتمع المدني. وهذا التنوع بدوره يطرح سؤال سبب تصنيف المؤسسات التطوعية اللابحائية وإعطائها هذه الصفة دون غيرها. فكما رأينا، العبرة هي في الوظيفة التي تقوم بها هذه المؤسسات، لا الاسم والشارة.

فقد يحمل الاسم طابعاً تطوعياً شعبياً ولكن عنصر خدمة المصالح الخاصة للأعضاء بارزاً وغالب. وقد لا تكون خدمة المصالح الخاصة غالبية، ولكن توجه المؤسسة توجه إديولوجي محدد جداً مما يفقدها صفة العمومية. فإذا كان الأمر كذا، فما القول في مؤسسات المجتمع الأهلي؟ وما دامت العبرة في مؤسسات المجتمع المدني هي تقديم الخدمة لعموم الشعب، أفلا يجب ضمّ المؤسسات العفوية واعتبارها نوعاً من أنواع المجتمع الأهلي؟ والمقصود بالمؤسسات العفوية الفطرية روابط الحي والقرابة وأماكن التعبّد.

وقبل الإجابة على هذا السؤال، يحسن التذكير بمعنى التماسس. فتفيدنا علوم الاجتماع بأن أي نسق مطّرد في المجتمع هو في حقيقته مؤسسة، بغض النظر عن وجود منظمة على نحو مادّي ظاهر. والمثال الأوضح على هذا هو التحيز العنصري. وإذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، فإن التعديلات القانونية ضد التمييز العنصري لم تحلّ الإشكال ولم تُنه التمييز. بل إنّ الانتقام من السود بالتنكيل بهم من قبل مجموعات مدنية حدث بعد (تحرير) السود الأفارقة من العبودية تحريراً رسمياً من خلال القانون. وإلى اليوم ما زال السود يعانون تفرقة في الحصول على الوظائف وعند محاولة السكنى في أحياء معينة. فما دام النسق موجوداً فإنه يعدّ من ناحية علوم الاجتماع (مؤسسة) ولو لم يكن لهذه المؤسسة تعبير مادي على شكل منظمة. وفي اللغة الأكاديمية، كلمة "مؤسسة" كثيراً ما تنصرف لهذا المعنى، وكلمة "منظمة" تنصرف إلى المعنى المادي للوجود. والأكثر دلالة في ذلك أنّه تبين الدراسات أنّ المنظّمات التي تتأسس هي التي تستمر، في حين أن المنظّمات التي تعجز عن المؤسسة، يعني تلك التي تعجز عن تحقيق قبول عُرفي في المجتمع، تعاني من صعوبات الاستمرار ويصعب عليها النمو والاتساع. وهذا المبدأ صحيح حتى في عالم التسويق الربحي. فالمنتج الذي يعجز عن أن يلقى قبولاً شعبياً لا تنمو مبيعاته (فكرة الماركة المشهورة).

نعود بعد هذا الاستطراد إلى السؤال الذي بين أيدينا: كيف نعتبر مؤسسات المجتمع الأهلي من ناحية كونها مؤسسات مجتمع مدني؟ فمثلاً، نعرف أنّ كمّاً ضخماً من مساعدة المحتاجين مالياً يأتي عن طريق الأهل والأقرباء. فلماذا إذاً نعطي التمييز والاختصاص لمؤسسة مجتمع مدني تقوم بمثل هذا الدور؟ وحتى في البلدان الديمقراطية الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تقدّم الكنائس معونات للمحتاجين بأحجام ضخمة جداً، إلى جانب سلسلة طويلة من الخدمات الطبية وخدمات الرعاية بالمسنّين وخدمات حضانة الأطفال. أفليس حرمان هذه المؤسسات من صفة المجتمع المدني غلط شائع؟ وإذا كان المعيار الذي يجعل مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات مجتمع مدني هو (1) الخدمة الشعبية العمومية، و(2) غلبة الصفة التطوعية واللاربحية؛ فما الذي يمنع من ضمّ أنشطة المجتمع الأهلي تحت سقف المجتمع المدني؟

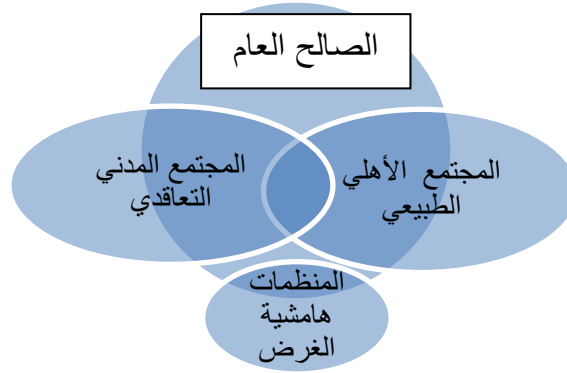
وتزيد أهمية اعتبار هذه النقطة عند ملاحظة التحيز الطبقي في حرمان المجتمع الأهلي من الصفة المدنية. وذلك لأنّ الفقراء عادة لا يملكون حيلة للمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني أو إنشائها. فمثلاً، لماذا نحرم الجدّات في الأحياء الفقيرة من صفة المجتمع المدني وهنّ اللواتي يقمن برعاية الأطفال في غياب بناتهم في العمل (وغالباً ما يكون عمل هذه الأمهات هو في خدمة

الطبقات الأعلى). والتحيّز الطبقي واردٌ في حقّ الأشخاص محدودي الدخل عامة، أولئك الذين لا يملكون عادة الوقت والخبرة للقيام بنشاطات مجتمع مدني بتعريفه الرسمي الضيق؛ فسواءً من ناحية الأوقات الطويلة لعملهم أو من ناحية مستوى تعليمهم، هذه المؤسسات لا تنسجم انسجاماً وافياً مع واقعهم. وبالمقابل، تجد قطاعات واسعة في المجتمع أنّ في الروابط الأسرية وروابط الحي وروابط دور العبادة مصدراً ناجزاً ومريحاً وميسراً للمعونة لما يحتاجونه. ولذلك يحتجّ الكتاب النقادون بأنّ حرمان هذه المؤسسات من صفة الإسهام المدني هو تحيّر من قبل الطبقات العليا يحرم الطبقات الدنيا من أن تضطلع بمسؤوليتها عن نفسها، وربما تفسح المجال للطبقات العليا بالتمنّن باحتكار إنشاء مؤسسات مجتمع مدني رسمية تهدف إلى مساعدة تعيسي الحظ هؤلاء ولا تعترف بجهودهم غير الرسمية التي تمكّنهم من الاستغناء والقيام الذاتي بواسطة سبلٍ تناسبهم.

وثمة من يزيد في المسألة ويقول: أليس جزء كبير من مهمّات مؤسسات المجتمع المدني هو معالجة مشاكل تتعلّق بمؤسسات الروابط الأولية؟ يعني إذا كان هناك مؤسسة مجتمع مدني لمعالجة جنوح اليافعين، أليس هذا هو معالجة لما هو مفترض أن تقوم به الأسرة وفشلت أو قصّرت في ذلك؟ فلماذا إذاً حين تقوم المنظمات الفطرية والعفوية والطبيعية بهذا الدور لا نعتبر جهودها مدنياً ويساهم في سلامة المجتمع وتوازنه، في حين إذا قامت به مؤسسة مدنية نكيل لها المديح؟

ولعل المخطط التالي يحلّ الإشكال في اعتبار المؤسسات الفطرية والعفوية. فإذا كان معيارنا للحكم على مؤسسات المجتمع المدني معياراً وظيفياً، يمكننا القول إنّ مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي يتقاطعان في مساحات مشتركة يصحّ فيما اعتبار الثاني (المجتمع الأهلي) مجتمعاً مدنياً تنطبق عليه المواصفات نفسها. فالمؤسسات الدينية عادة لديها خبرات كثيفة في مجالات المساعدة الاجتماعية، وعندها شبكة علاقات تمكّنها من التوزيع المناسب للمعونات بحيث تسجيب للحاجات الحقيقية للناس. وفي جزء آخر من المجتمع الأهلي موضوعاته خاصة جداً أو فردية بحتة بحيث يصعب اعتبارها مجتمعاً مدنياً، ولو كان لهذه العلائق فائدة كبيرة للمجتمع ككل. فمثلاً، زيارات الأمهات لبعضهن البعض لها دور كبير في تبادل الخبرات التربوية وفي الراحة النفسية للأمهات وفي خدمات تبادلية بسيطة. وقد يكزم مبرّر عدم إعطاء هذه النشاطات صفة المجتمع المدني هو العفوية البالغة وافتقاد الخبرة العلمية المتخصصة لهذه الأنشطة. ولكن هناك من يعتبر هذا التمييز تحييراً حدثياً ضد الخبرات الشعبية التي تُثبت يوماً بعد يوم فاعليتها ولم تكن كاملة الصحة.

مخطط يظهر مساحات التقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي نسبة للصالح العام:



هل مؤسسات المجتمع المدني حيادية ومفتوحة للجميع؟

هناك قدرٌ من الطوباوية في صورة مؤسسات المجتمع المدني في أذهان شعوب البلدان الواقعة في قبضة الاستبداد. فالتحرّك الحرّ والأهداف الإنسانية لهذه المؤسسات تعطي انطباعاً بالمثالية والحيادية والبُعد عن الاقصاء. غير أنّ الواقع البشري لا ينطبق مع هذه الصورة الخيالية. فمن ناحية بديهية، لا يمكن لمؤسسة طوعية أن تقوم وتنجز من غير دوافع عاطفية للعاملين فيها. وفي أحسن الأحوال، يمكن تشبيه اندفاع هذه العواطف باندفاعة الأم التي تبذل كل ما لديها من أجل ولدها، أما في أسوأ حال فيمكن تشبيه الدافع العاطفي بمجنون ليلي.

والأهم من ذلك هو أنه لا يمكن لمؤسسة فاعلة من فكرة إيديولوجية تشكل الإطار الذهني للعاملين فيها والإطار العملي لوجهة التحرك والنشاطات. ولقد دعت ممارسات التمحور حول النفس التي ظهرت في بعض المؤسسات المدنية إلى مراجعة هذه الانطباعات. وبغض النظر عن راديكالية بعضها، كثير من مؤسسات المجتمع المدني ذات إيديولوجية حادة، وخاصة السياسية منها. وحتى تلك التي تهتمّ بالأمر الاجتماعي، تتميز بفكرة محددة تتملّك المنخرطين فيها. فمثلاً، هناك في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعتان من مؤسسات المجتمع المدني لهما مواقف متعاكسة في قضية الإجهاض، مجموعة تنادي بحريته بناءً على أنّ الإجهاض حقّ خاصّ بالمرأة، والمجموعة الأخرى تعتبر الإجهاض جريمة إزهاق روح ضدّ الجنين الحيّ. فهل يمكن اعتبار أيّاً من هذين التوجهين حيادي؟ بالطبع لا، وترجيح خيار فوق آخر هو موقف يتعلّق بالمبادئ والفلسفة. وكمثال آخر، مؤسسة "الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية"، وهي مؤسسة فاعلة وذات وزن كبير، مشهورة بأنها ليبرالية جداً. في حين أنّ مؤسسة الخزان الفكري "الوقف التراثي" مشهورة بأنها محافظة جداً.

وبشكل عام، هناك دافعية وجدانية قوية بين العاملين في الحقول التطوعية، إلى جانب إيديولوجية مفضّلة، وتكون حادّة في تلك المؤسسات التي تهتمّ بالسياسة. إذاً، ومن ناحية علمية بحتة، لا يمكننا وصف مؤسسات المجتمع المدني بالحيادية، بل

العكس هو الصحيح. وقلنا أنها ليست حيادية لا يعني ضرورة أنها سيئة، وإنما يعتمد تقييمها على تقييم المرء لهذه الإيديولوجية وتبعاً لطريقة تحرك المؤسسة ولسلوكلها العملي.

وأيضاً، ليست مؤسسات المجتمع المدني مفتوحة للجميع كما تبدو في الظاهر. وهناك سبب مفهوم لاعتبار مؤسسات المجتمع المدني مفتوحة للجميع، وذلك لأنها تقارن بمؤسسات الروابط الأولية التي ينتمي إليها المرء بغير خياره، مثل الأسرة وروابط القربان. غير أنّ المفارقة أن عضوية مؤسسات المجتمع المدني هي في الغالب حكراً على أعضاء طبقة أعلى الوسط وما فوقها. والطبقات المتمكنة هي التي تؤسس منظمات المجتمع المدني بكثرة، وهي التي تقودها، وهي التي تحدّد وجهتها وسياساتها.

دعوى خدمة المصلحة العامة

ينبغي دوماً تفحص دعوى خدمة المصالح العامة، والنظر في احتمال خدمة أهداف خاصة على نحو مباشر أو غير مباشر. وابتداءً نقول، ليس كل تحقّق لمصلحة خاصة سيء قطعاً، ولكن يجب أن يكون معترفاً به وجلياً للناس. وقد تغلب المصلحة الخاصة إلى درجة غير مقبولة. فمثلاً، الجمعية الوطنية للبنديقية في الولايات المتحدة الأمريكية لها نفوذ سياسي قوي غير معتاد، وتقف ضدّ سنّ القوانين التي تُنظّم حمل السلاح، مع أنّ أغلب قطاعات الشعب وكثيراً من مؤسسات المجتمع المدني ترى ضرورة منع حقّ حمل السلاح الثقيل. والنقابة الأمريكية للأطباء مثال آخر. فبرغم أنّ النقابة تساهم في رفع معيار جودة الخدمة الطبية وضبط الأخطاء والتقصير بالواجب تجاه المرضى، إلا أنّ لهذه النقابة نفوذ قوي في واشنطن يتجاوز النطاق المهني ويتعلّق بسياسات التأمين الاجتماعي، ولها أدوار نرجسية تجاه رفض عمومية التأمين الطبي العمومي.

ليست بالضرورة معارضة

صورة مؤسسات المجتمع المدني في أذهان الكثيرين تنحصر في السياسية، وكما بيّن الشرح أعلاه، هذا ليس صحيحاً، إذ أنّ طيف هذه المؤسسات واسع. وما نريد أن نلفت إليه النظر أيضاً أنّ دور مؤسسات المجتمع المدني التي تهتمّ بالسياسة والحقوق لا ينحصر في معارضة الحكم، بل من الأجدى أن تبني هذه المنظمات علاقات تفاهم مع النظام الحاكم. ومناخ الثقافة الشرقية يدعو بشكل عام إلى عدم الصدام، خلاف الفلسفة السياسية الغربية التي تستبطن الصراع أساساً للعلاقات. ووجود علاقات تفاهم لا يعني أنها محتواة، وإنما أنها فعلاً تضع المصلحة العامة فوق المطلب المخصوص لهذه المؤسسة المدنية أو تلك. فمؤسسات المجتمع المدني ليست مبرّاة من المطالب النرجسية، وبتفاهمها مع نظام حكم رشيدٍ يمكن أن ينتج خير أعمّ. وحتى داخل المجتمعات الأوروبية نجد تفاوتاً كبيراً في مدى عدائية العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة. وكمثال من نقابات العمال، علاقاتها في ألمانيا متكاملة مع إدارة المصانع ومع الحكومة، في حين أنها صراعية في إنكلترة.

تمويل المؤسسات التطوعية

المال عصب الحياة وعصب أي مؤسسة فاعلة. ومصدر التمويل يؤثر على خيارات المؤسسات ومسيرتها. وتعتمد كثير من المؤسسات على التبرعات الفردية. وفي البلدان الأوروبية، هناك حوافز ضريبية للتبرع. ويصاحب الاعتماد على التبرعات الفردية اضطرار إلى توسيع القاعدة الشعبية. غير إن طبيعة بعض المؤسسات لا تسمح باتساع القاعدة، كما بيّنت الأمثلة أعلاه، مما يجعلها تعتمد ولو جزئياً على هبات حكومية. ولا يخفى أنّ أي تمويل هو مشروطٌ على نحوٍ أو آخر. وهناك مؤسسات لاربحية ضخمة وذات تأثير كبير، وتكون ممولة من الصناعات وأصحاب الأموال، مما يفتح الباب لدخول التحيز إلى نتائجها ميلاً مع إرادة الممولين.

وأثر التمويل يأخذ منحى آخرأ أكثر خطورةً في البلاد منخفضة الدخل حين يأتي التمويل من خارجها. وأضرب مثلاً صارخاً على ذلك، ففي أفغانستان تسابقت المؤسسات اللاهكومية وغمرت أروقة كابول تعرض خدماتها، وتنوعت خلفيات هذه المنظمات من تلك الليبرالية المحضة إلى تلك المحافظة والتبشيرية، بما في ذلك منظمات يمكن أن يقال أنها في الوسط تركّز على مهمتها الفنية. والطريف الخطير في الأمر، أن مجموع ميزانيات هذه المؤسسات فاق ميزانية الدولة الأفغانية في كابول!

وفي هذا السياق، أشير إلى أن الأبحاث الجديدة بدأت تصل إلى نتائج مفاجئة تجاه الأثر النهائي للمنظمات اللاهكومية (NGO's) العالمية. فبرغم أنها تقدّم خدمات نادرة يحتاجها المجتمع الفقير أي احتياج، أثرها على المدى البعيد يبدو سلبياً. وذلك لأنه بدل أن تحفز نشاطات هذه المنظمات على نمو ذاتي مستند إلى الإمكانيات المحلية، تنشئ علاقات اعتمادية على الآخر. وبالمقابل، فإنّ النمو المستند محلياً وإن كانت يصعد ببطئ فإنه متكامل مشبوك مع فعاليات المجتمع، مما يعطيه صفة الديمومة. وبالعكس، النمو المستند خارجياً ما يلبث أن يتبدّد بذهاب التمويل الزائر. بل إن الأمر أسوء من ذلك، فطريقة تحرك المؤسسات الممولة خارجياً تتبع معيار بلادها الأصل، مما لا يمكن أن تتحمّل نفقاته بلدٌ محدود الدخل. وكثيراً ما يحدث أنّ المواطنين الذين يعملون في هذه المؤسسات يعتادون على نمط حياة معين غير مناسب للبلد فيفكّرون في الهجرة إلى البلد الخارجي الذي قدّم العون. وفي حالات أخرى يصبح أعضاء هذه المنظمات بمثابة سفراء لبلد المنظمة الأم الممولة. وكما ذكر من قبل، كل المنظمات لها إيديولوجية معينة، وبذلك يصبح المواطنون الذين ألفوا هذه المنظمات مبشّرين لهذه الإيديولوجيات. وكما هو معروف، دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على المنظمات التطوعية للضغط على منافسيها الدوليين. وقد يقال ما المانع من هذا الضغط إذا كانت المؤسسات مؤسسات دفاع عن حقوق الإنسان. الجواب أنه يجب أن يكون بدهياً أن تدخل المصالح السياسية الخارجية في المؤسسات التطوعية يُفسد مسيرتها ولو افترضنا نُبل أهدافها.

المجتمع المدني ليس بديلاً عن الدولة

ينبغي أن يكون واضحاً أنّ مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن أن تكون بديلاً عن مؤسسات الدولة. المجتمع المدني له دور حيوي في مسيرة الدولة الحديثة، ولكن تبقى الدولة بمؤسساتها هي المسؤول الأول عن النظام السياسي. وعبارة "الدولة المدنية" عبارة

موهمة، فهي لا تصحّ إلا بمعنى أنها ليست ثيوقراطية أو أنها لا تُدار من قبل العسكر، فالدولة هي الدولة بمؤسساتها الحكومية وصلاحياتها المتميّزة (التي أُسديت لها بناءً على رغبة الشعب).

ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني هو تخفيف غلواء الدولة الحديثة التي دخلت كل مناحي الحياة واعتدت على أوجه الحياة الاجتماعية التي كانت تاريخياً في حوزة المجتمع لا الدولة. الدعوة الى أن يكون المجتمع المدني فاعلاً هي دعوة لتعالج تغوّل الدولة الحديثة، وليس اختراعاً جديداً. وإنّ وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة هو أساس في ديمقراطية سلوك الحكومة. ولعله ليس من المبالغة القول إنّ الديمقراطية المعاصرة ليست ذات معنى في غياب مجتمع مدني نشط. ولذلك علاقة أيضاً بمدى اللامركزية في الحكم؛ ولعله يصحّ القول أيضاً إنه لا يمكن أن يكون المجتمع المدني فاعلاً إذا لم تترك كثيراً من القرارات إلى السلطات المحلية.

بيد إنّ علينا أن نتجنّب الوهم عند التفكير بنطاق صلاحيات مؤسسات المجتمع المدني. دور مؤسسات المجتمع المدني على المستوى السياسي هو دورٌ رقابيٌّ بحت، ولا تملك هذه المؤسسات سلطةً تشريعيةً أو تنفيذية. كما أنّ دورها لا يشمل عادةً أنشطة الوزارات السيادية، مثل الدفاع والاقتصاد والعلاقات الدولية والأمن الخارجي. وإذا مورس الدور الرقابي على نحو حكيم يدرك الاحتياجات الخاصة لمسيرة الدولة نتج عن ذلك شراكة إيجابية، وإلا التقت الدولة حول المجتمع المدني وهمّشته بطريقة أو أخرى.

الخلاصة

الوجود الفاعل للمجتمع المدني أصبح ضرورة في مجتمعاتنا الحديثة. وتتفاوت المؤسسات التطوعية في مدى درجة تماسكها وفي مدى شعبية عضويتها والتأهيل المهني للعاملين فيها. وبرغم نصاعة الدور التي تقوم به المؤسسات التطوعية، لا تخلو بعض هذه المؤسسات من هدف خدمة مصالح أعضائها فحسب. ولقد ألمحنا أنه من الخطأ الظن أنّ مؤسسات المجتمع المدني المبنية على الفكرة التعاقدية هي بديل عن العلائق الأولية، بل يجب أن تكون داعماً لها. وتمويل المؤسسات اللاربحية معضلة، إذ تترافق بعض أنواع التمويل مع الارتهان إلى أولويات الممول. ولقد بيّنا أنّ طيف عمل المؤسسات التطوعية طيف واسع لا يقتصر على الحقل السياسي، وأنها ينبغي أن لا تكون دوماً اعتراضية حقوقية. وأخيراً، جرت الإشارة إلى إشكالية المنظمات اللاحكومية العالمية التي تقدّم خدمات في بلد يحتاج المعونة، فربما تقوم ولو بشكل غير مقصود على تشويه أولويات التنمية والحيلولة دون التجذير الوطني لفاعليات النمو.